دور الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع في ظل عالم متعدد الأقطاب: دراسة مستقبلية

م. د. عادي سليمان محمود

كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية/ جامعة كركوك

Email : dr.adysuleiman@uokirkuk.edu.iq

الملخص

في ظل تراجع الهيمنة الأحادية، أصبحت إدارة النزاعات بفعالية بفعالية المؤسسات الدولية والإقليمية واحتوائها للأزمات، حيث يسعى هذا البحث لبيان الإطار المفاهيمي لإدارة النزاع وتمييزه عن مفاهيم التسوية والحل النهائي للأزمات، كما يحلل الأساس القانوني والمؤسسي لأدوار الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، والمنظمات الإقليمية. وتنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل حول مدى فعالية هذه الآليات وآفاقها المستقبلية في عالم متعدد الأقطاب، ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمد البحث المنهج التحليلي لتفكيك البنى المؤسسية، والمنهج الاستشرافي لاستجلاء الاتجاهات المستقبلية. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الآليات المؤسساتية تحتفظ بأهميتها، لكن فعاليتها مقيدة بتنافس القوى وحق النقض، كما أظهرت النتائج أنّ مجلس الأمن لم يعد قادرًا بمفرده على ضمان إدارة فعالة للنزاعات المركبة، وفي المقابل، تبين وجود أدوار متنامية ومكملة للمنظمات الإقليمية، والقضاء الدولي، والوسائل السلمية المرنة. وينتهي البحث إلى أنّ مستقبل إدارة النزاع يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا عميقًا وتكاملاً بين المستويين الدولي والإقليمي، كما يوصي بتفعيل الوسائل الوقائية والاستشرافية لجعل النظام الدولي أكثر مرونة وتكيفاً مع التحولات القادمة.

الكلمات المفتاحية: الآليات المؤسساتية، إدارة النزاع، التعددية القطبية، الدراسة المستقبلية.

The Role of Institutional Mechanisms in Conflict Management in a Multipolar World: A Futuristic Study

Lect. Dr. Ady Suleiman Mahmoud
College of Law and Political Science / Department of Political Science/ University of Kirkuk
Email : dr.adysuleiman@uokirkuk.edu.iq

Abstract

In light of the decline of unilateral hegemony, conflict management has become increasingly linked to the effectiveness of international and regional institutions in containing crises. This research seeks to clarify the conceptual framework of conflict management and distinguish it from the concepts of settlement and final resolution of crises. It also analyzes the legal and institutional foundations of the roles of the United Nations, the Security Council, the International Court of Justice, and regional organizations.

The research problem stems from a central question regarding the effectiveness of these mechanisms and their future prospects in a multipolar world. To address this issue, the study adopts an analytical approach to deconstruct institutional structures, and a foresight (future-oriented) approach to explore emerging trends.

The study concludes that institutional mechanisms retain their significance; however, their effectiveness is constrained by power competition and the veto system. It also finds that the Security Council alone is no longer capable of ensuring effective management of complex conflicts. In contrast, there is an increasing and complementary role for regional organizations, international judicial bodies, and flexible peaceful mechanisms.

The research further concludes that the future of conflict management requires deep institutional reform and stronger integration between international and regional levels. It also recommends activating preventive and foresight-based mechanisms to make the international system more flexible and adaptable to future transformations.

Keywords: Institutional Mechanisms, Conflict Management, Multipolarity, Futures Studies.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة مستّ طبيعة توزيع القوة، وأنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين، ووسائل إدارة الأزمات والنزاعات على الساحة الدولية. فبعد مرحلة اتسمت بهيمنة قطب دولي واحد نسبيًا، أخذ العالم يتجه تدريجيًا نحو نمط أكثر تعقيدًا يقوم على تعدد مراكز التأثير وصعود قوى دولية وإقليمية جديدة، بما أعاد طرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الآليات المؤسساتية التقليدية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، على الاستمرار في أداء وظائفها بفعالية في بيئة دولية متغيرة تتزايد فيها حدة التنافسات الجيوسياسية وتشابك المصالح الاستراتيجية.

ولما كانت النزاعات الدولية في عالم اليوم لم تعد تقتصر على صورتها التقليدية بين الدول، بل اتخذت أشكالًا مركبة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والعرقية والتكنولوجية والإنسانية، فإن إدارتها لم تعد مسألة مرتبطة فقط بإعمال قواعد القانون الدولي أو اللجوء إلى الوسائل السلمية المعروفة، وإنما أصبحت ترتبط كذلك بمدى كفاءة البنى المؤسساتية الدولية والإقليمية في احتواء النزاعات، ومنع تصاعدها، والتقليل من آثارها، وتهيئة الظروف الملائمة لتسويتها أو الحد من امتداداتها. ومن هنا تبرز أهمية دراسة الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع بوصفها أدوات تنظيمية وقانونية وسياسية تسعى إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين ضمن واقع دولي يتسم بالتنافس، والتعدد، وعدم الاستقرار.

أهمية البحث

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا يتصل مباشرة بصلب التحولات الراهنة في النظام الدولي، إذ لم تعد فعالية المؤسسات الدولية تقاس فقط بما تملكه من اختصاصات قانونية، بل أيضًا بمدى قدرتها على التكيف مع بيئة دولية متعددة الأقطاب تتنامى فيها أدوار القوى الصاعدة، وتتراجع فيها أحيانًا فرص التوافق داخل المؤسسات الجماعية، ولا سيما في مجلس الأمن. كما تتجلى أهمية البحث في محاولته الربط بين البعد المؤسسي والبعد المستقبلي، من خلال استشراف المسارات المحتملة لتطور آليات إدارة النزاع، وبيان ما إذا كانت هذه الآليات قادرة على الاستمرار ضمن بنيتها الحالية، أم أن المرحلة المقبلة تقتضي إعادة بناء أو تطويرًا مؤسسيًا ينسجم مع معطيات التعددية القطبية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

١- تحديد وتقييم: رصد الآليات المؤسساتية الراهنة المعنية بإدارة النزاعات الدولية، وتقييم مدى كفاءتها في ظل تراجع الهيمنة الأحادية.
٢- تحليل التحول الجيوسياسي: دراسة أثر صعود نظام متعدد الأقطاب على البيئة القانونية والسياسية التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات.
٣- استشراف المستقبل: بناء سيناريوهات مستقبلية محتملة لشكل ومسار آليات إدارة النزاع، وتحديد متطلبات إصلاحها لتواكب التوازنات الدولية الجديدة.

إشكالية البحث

وتتحدد إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أيّ مدى تستطيع الآليات المؤسساتية الدولية والإقليمية القائمة أنْ تدير النزاعات الدولية بفعالية في ظل عالم متعدد الأقطاب؟، وما الآفاق المستقبلية الممكنة لتطوير هذه الآليات بما يحقق قدرًا أكبر من الاستجابة والمرونة والفاعلية؟
ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها: ما المقصود بإدارة النزاع الدولي؟، وكيف تمييزها عن تسوية النزاع أو حله؟ وما هي أهم الآليات المؤسساتية التي يعتمد عليها النظام الدولي في إدارة النزاعات؟ وكيف تؤثر التعددية القطبية وتنافس القوى الكبرى في فعالية هذه الآليات؟ وهل ما تزال المؤسسات الدولية التقليدية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، قادرة على الاضطلاع بدورها في هذا المجال، أم أن الحاجة أصبحت قائمة إلى صيغ مؤسساتية بديلة أو مطورة أكثر ملاءمة لمتطلبات المستقبل؟

فرضية البحث

وينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ الآليات المؤسساتية القائمة لإدارة النزاع، رغم استمرار أهميتها القانونية والسياسية، تواجه تحديات متزايدة في عالم متعدد الأقطاب، بسبب تصاعد تنافس القوى الكبرى، واختلال توازنات التمثيل والقرار داخل المؤسسات الدولية، وتزايد تعقيد النزاعات المعاصرة، الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في بنيتها وآليات عملها، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الدولية والإقليمية، واستحداث مقاربات أكثر مرونة وواقعية ذات طابع استشرافي.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بأبعادها المعرفية والمستقبلية، يستند هذا البحث إلى المنهج المركب الذي يدمج بين ثلاثة مناهج أساسية تتكامل فيما بينها لتفكيك ظاهرة الدراسة:
١- المنهج الوصفي التحليلي: ويُستخدم لرصد واقع "الآليات المؤسساتية" الحالية لإدارة النزاعات، وتحليل بنية النظام الدولي "متعدد الأقطاب" الناشئ، من خلال تفكيك مواقف القوى الفاعلة وأدوار المؤسسات الدولية والإقليمية في ضبط الصراعات.

٢- المنهج المقارن: ويُستعان به لعقد مقارنات بين كفاءة آليات إدارة النزاع في حقبة القطبية الأحادية السابقة، وكفاءتها في ظل التعددية القطبية الراهنة، لمعرفة مدى مرونة هذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغير موازين القوى.

٣- منهج الاستشراف المستقبلي (السيناريوهات): وهو العصب الأساس للدراسة، حيث يُستخدم لبناء "سيناريوهات مستقبلية" محتملة لمآلات آليات إدارة النزاعات الدولية، مستنداً إلى المؤشرات الجيوسياسية الراهنة، ومتطلبات الإصلاح الهيكلي للمؤسسات الأممية والإقليمية.

هيكلية البحث

واستنادًا إلى ذلك، يقتضي بناء البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسين، يسبقها هذه المقدمة وتليها خاتمة. إذ خُصص المبحث الأول لبيان الإطار المفاهيمي والقانوني والمؤسسي لادارة النزاع في النظام الدولي، من خلال تناول مفهوم إدارة النزاع وتمييزه عن تسوية النزاع وحله في مطلب اول، ثم بيان الأساس المؤسسي والقانوني لادارة النزاع فيث النظام الدولي في مطلب ثاني. أما المبحث الثاني فقد خُصص لبحث فعالية الاليات المؤسساتية لادارة النزاع في ظل التعددية القطبية وافاقها المستقبلية، اذ تطرقنا الى تحديات فعالية الاليات المؤسساتية في ظل التعددية القطبية في مطلب اول، و الرؤية المستقبلية لتطوير الاليات المؤسساتية لادارة النزاع في مطلب ثاني.

المبحث الأول/ الإطار المفاهيمي والمؤسسي لإدارة النزاع في النظام الدولي

أصبحت إدارة النزاع من الموضوعات المركزية في القانون الدولي والعلاقات الدولية، بسبب التحول الذي أصاب طبيعة النزاعات المعاصرة من جهة، وبسبب تعقد البيئة الدولية وتعدد الفاعلين المؤثرين فيها من جهة أخرى. فالنزاع الدولي لم يعد يقتصر على صورته التقليدية بوصفه خلافًا قانونيًا أو سياسيًا بين دولتين، بل أضحى يتخذ أشكالًا مركبة تمتزج فيها العوامل الجيوسياسية والقانونية والإقليمية والدولية، وهو ما جعل فكرة إدارة النزاع أكثر حضورًا من فكرة إنهائه النهائي في كثير من الحالات. ويبدو ذلك واضحًا في الأزمات التي يتعذر فيها الوصول السريع إلى تسوية شاملة، فتغدو الأولوية منصرفة إلى احتواء النزاع، والحد من اتساعه، وتقليل آثاره، ومنع انتقاله إلى مستويات أشد خطورة.

ومن ثم، فإنّ فهم الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع يقتضي الوقوف أولًا على الإطار المفاهيمي الذي يميز إدارة النزاع عن تسويته أو حله، ثم بيان الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم عمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، والمنظمات الإقليمية في هذا المجال.

المطلب الأول/ مفهوم إدارة النزاع وتمييزه عن تسوية النزاع وحله

يقصد بالنزاع الدولي، في معناه العام، حالة التعارض أو التناقض في المصالح أو المواقف أو الادعاءات بين أشخاص القانون الدولي، على نحو قد يهدد استمراره السلم والأمن الدوليين أو يفضي إلى اضطراب العلاقات الدولية. وقد اتجه القانون الدولي، منذ مؤتمري لاهاي، ثم في ظل عصبة الأمم، وصولًا إلى ميثاق الأمم المتحدة، إلى بناء منظومة من الوسائل السلمية التي تكفل معالجة النزاعات قبل تحولها إلى مواجهات مفتوحة أو أعمال قسرية واسعة(١).

يرتبط مفهوم "إدارة النزاع" (Conflict Management) في أدبيات العلاقات الدولية بالترتيبات السياسية والقانونية التي تهدف إلى احتواء السلوك العنفي للأطراف المتنازعة والحد من تصعيد الأزمات، دون بالضرورة الوصول إلى تسوية نهائية لأسباب الصراع العميقة؛ إذ تكتسب هذه العملية بعداً مؤسسياً حتمياً من خلال الأطر التنظيمية الدولية التي توفر القواعد الإجرائية والشرعية القانونية اللازمة لتفعيل أدوات الوساطة والتدخل، وهو ما يفرض على الآليات المؤسساتية ضرورة التكيف مع توازنات القوى المتغيرة لضمان حد أدنى من الاستقرار في البيئة الدولية(٢).

وفي هذا الإطار، تعد إدارة النزاع مفهومًا أوسع من مجرد تسويته النهائية؛ لأنها تشير إلى جملة التدابير والآليات القانونية والدبلوماسية والسياسية والمؤسساتية التي تستهدف السيطرة على النزاع، ومنع تفاقمه، والحد من آثاره، وتهيئة الظروف الملائمة لتسويته لاحقًا. فهي لا تشترط إزالة جميع أسباب النزاع دفعة واحدة، وإنما تنصرف إلى تنظيم التعامل معه ومنع انفجاره أو توسعه. ولهذا السبب تبدو إدارة النزاع أكثر ملاءمة في النزاعات المعقدة أو الممتدة، التي تتداخل فيها حسابات القوى الدولية والإقليمية، كما هو الشأن في الأزمات المعاصرة التي سرعان ما تتحول من نزاعات داخلية إلى ساحات للتجاذب الدولي والإقليمي(٣).

ويختلف هذا المفهوم عن تسوية النزاع، لأن التسوية تفترض التوصل إلى حل جزئي أو كلي لموضوع الخلاف عبر اتفاق، أو وساطة ناجحة، أو تحكيم، أو حكم قضائي، أو صيغة سياسية تقبلها الأطراف أو تُفرض في إطار قانوني أو مؤسسي محدد. أما حل النزاع، فهو أوسع من التسوية وأعمق منها، لأنه يفترض معالجة الجذور الأساسية للخلاف بصورة تؤدي إلى إنهائه أو تقليص احتمالات عودته. ولذلك يمكن القول إنّ إدارة النزاع تمثل في كثير من الأحيان مرحلة وسطى بين نشوء النزاع وبين تسويته أو حله، كما قد تستقل عنهما في الحالات التي يستعصي فيها الحل النهائي، لكن يظل من الممكن احتواء النزاع وتقليل مخاطره(٤).

وتعد المفاوضات من أبرز أدوات إدارة النزاع، بل إنّها غالبًا ما تمثل الوسيلة الأولى التي تلجأ إليها الدول لتسوية خلافاتها. وأنّ المفاوضات تعد من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعًا، وأنّها تؤدي وظيفة مهمة في الحوار بين الأطراف وتقريب المواقف وإبقاء النزاع داخل الإطار

السلمي[٥]. وهذا المعنى يجعل المفاوضات أداة إدارية بامتياز، لأنّها لا تؤدي دائمًا إلى إنهاء النزاع، لكنها قد تنجح في وقفه، أو تجميده، أو فتح قنوات تواصل تمنع التصعيد.

كما أنّ التسوية القضائية، ولا سيما عبر محكمة العدل الدولية، تمثل بدورها إحدى وسائل إدارة النزاع، لا من حيث الفصل القضائي النهائي فقط، بل أيضًا من حيث ما تمارسه المحكمة من اختصاصات تحفظية واستشارية تسهم في منع تفاقم النزاع أو توضيح المركز القانوني للأطراف. فالمحكمة، لا تقتصر على اختصاصها القضائي، بل تضطلع أيضًا باختصاص استعجالي يتمثل في التدابير التحفظية، واختصاص استشاري يمد أجهزة الأمم المتحدة ووكلاءها بآراء قانونية مؤثرة في مجال النزاعات الدولية[٦].

وبذلك يتضح أنّ إدارة النزاع لا تعني مجرد التعايش السلبي مع الأزمة، وإنّما تعني استخدام مجموعة من الوسائل المؤسسية والقانونية لإبقائها تحت السيطرة، ومنع تحولها إلى تهديد أشد للسلم والأمن الدوليين.

المطلب الثاني/ الأساس المؤسسي والقانوني لإدارة النزاع في النظام الدولي

يقوم الأساس القانوني لإدارة النزاع في النظام الدولي المعاصر على ميثاق الأمم المتحدة، الذي ألزم الدول بحل منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، كما عدت المادة (٣٣) وسائل التسوية السلمية، ومنها المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية[٧]. وهذا النص يكشف بوضوح أنّ إدارة النزاع ليست مجرد ممارسة سياسية عارضة، بل هي جزء من البنية القانونية للنظام الدولي نفسه.

على الرغم من البناء القانوني والمؤسسي المحكم الذي فرضه ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنّ فاعلية هذا الأساس في إدارة النزاعات الدولية تظل رهينةً لموازنات القوة وحسابات المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى. فالآلية الإجرائية لمجلس الأمن، وتحديداً حق النقض (الـVeto)، غالباً ما تُحيل القواعد القانونية الآمرة إلى نصوص معطلة عندما تصطدم النزاعات بمصالح إحدى الدول الخمس دائمة العضوية. هذا التسييس للبنية المؤسسية خلق فجوة واضحة بين "الشرعية القانونية" و"الواقعية السياسية"، حيث تُستغل الثغرات القانونية أو يُصار إلى تجاوز التنظيم المؤسسي برمته لشن تدخلات عسكرية أحادية الجانب خارج مظلة الأمم المتحدة، مما يضعف من صدقية القانون الدولي كأداة حاسمة لضبط وحسم النزاعات في النظام الدولي المعاصر[٨]. وهذا يبرز الجدلية الأزلية في العلاقات الدولية بين المدرسة القانونية المؤسسية والمدرسة الواقعية وأن القانون الدولي لا يعمل في فراغ، بل يتحرك ضمن بيئة سياسية تحكمها القوة.

وتأتي الأمم المتحدة في صدارة الأطر المؤسساتية المعنية بإدارة النزاع، وبوجه خاص مجلس الأمن، الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. غير أن فعالية هذا المجلس لا تنفصل عن طبيعة التوازنات السياسية داخله، ولا سيما بين الأعضاء الدائمين. وقد تبين أن الأزمات الدولية، مثل ليبيا وسوريا وأوكرانيا، أدت إلى تعقيد عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن، وأظهرت محدودية قدرته في بعض الحالات على ابتكار ردود جماعية توافقية بسبب تنافس القوى الكبرى وتضارب مصالحها[٩]. وهذا يعني أنّ المؤسسة موجودة، وأن أدواتها القانونية قائمة، لكن أداءها العملي يتأثر إلى حد بعيد بالبنية السياسية الدولية التي تعمل في إطارها.

ومع ذلك، لا يفقد مجلس الأمن أهميته بوصفه أداة مؤسساتية مركزية لإدارة النزاع، لأنه يملك جملة من الوسائل التي تسمح له بالتدخل في مراحل مختلفة من تطور الأزمة، بدءًا من مناقشة النزاع ودعوة الأطراف إلى التسوية السلمية، ومرورًا باتخاذ تدابير غير عسكرية، وانتهاءً بتدابير أشد إذا تبين له وجود تهديد للسلم أو إخلال به. كما أنّ تجربته العملية أظهرت أن إدارة النزاع لا تقتصر على القرارات الملزمة، بل تشمل أيضًا أنظمة الجزاءات، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام، وأدوار اللجان المختلفة التابعة له[١٠].

وإلى جانب مجلس الأمن، تؤدي محكمة العدل الدولية دورًا مؤسساتيًا مهمًا في إدارة النزاع، من خلال اختصاصها القضائي للفصل في النزاعات القانونية بين الدول، واختصاصها المتمثل في التدابير التحفظية، واختصاصها الاستشاري. وتنبع أهمية هذا الدور من أنّ المحكمة لا تقتصر على إصدار الأحكام النهائية، بل قد تتدخل في مراحل سابقة لحفظ الحقوق ومنع تفاقم النزاع، وهو ما يمنحها وظيفة وقائية وإدارية إلى جانب وظيفتها القضائية الصرفة[١١].

كما تحتل المنظمات الإقليمية مكانة متزايدة في إدارة النزاع، خاصة عندما يتعلق الأمر بنزاعات ذات امتداد جغرافي أو سياسي إقليمي. وقد تبين أنّ الأزمة السورية معقدة ومتشابكة المصالح بين القوى الدولية والإقليمية فرضت تدخلات متعددة، شملت جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، ومبعوثين مشتركين، ومؤتمرات سياسية، ومبادرات إقليمية ودولية. غير أن هذه التجربة نفسها كشفت أيضًا أن فعالية المنظمات الإقليمية تبقى رهينة بمدى توافر الإرادة السياسية، ووجود حد أدنى من التوافق بين القوى المؤثرة، وإلا فإن المبادرات قد تتحول إلى مسارات مؤجلة أو محدودة الأثر[١٢].

وعليه، فإنّ الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع في النظام الدولي لا تقوم على جهاز واحد، بل على منظومة متشابكة تضم مجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، ووسائل التسوية السلمية، والمنظمات الإقليمية. وتكمن قوة هذه المنظومة في تنوع أدواتها، أمّا مكمن ضعفها فيكمن في خضوعها بدرجات متفاوتة لحسابات القوة والتنافس الدولي.

المبحث الثاني/ فعالية الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع في ظل التعددية القطبية وآفاقها المستقبلية

إذا كان النظام الدولي قد أرسى، من الناحية القانونية والمؤسساتية، مجموعة من الآليات الرامية إلى إدارة النزاعات الدولية والحد من آثارها، فإن الفعالية الحقيقية لهذه الآليات لا تقاس بوجودها الشكلي فحسب، بل بمدى قدرتها على العمل داخل بيئة دولية متغيرة تتأثر بتوازنات القوة ومصالح الفاعلين الرئيسيين. وفي هذا السياق، يفرض الانتقال من أنماط هيمنة شبه أحادية إلى واقع دولي أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز التأثير إعادة النظر في مدى قدرة المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها مجلس الأمن، على الاستجابة الفعالة للنزاعات الدولية، خاصة عندما تتقاطع هذه النزاعات مع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى أو تتحول إلى ساحات للتنافس الإقليمي والدولي. وقد أظهرت دراسات مرفقة أن الأداء المؤسسي لمجلس الأمن، والجهود الأممية والإقليمية عمومًا، يتأثر بدرجة عالية بطبيعة العلاقات بين القوى الكبرى، وبحدود التوافق أو الانقسام بينها، الأمر الذي ينعكس مباشرة على إمكانات الوقاية من النزاع، أو احتوائه، أو الانتقال به إلى تسوية سياسية قابلة للاستمرار. ومن ثم، فإنّ دراسة فعالية الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع في عالم متعدد الأقطاب تقتضي أولًا الوقوف على أبرز التحديات التي تحد من قدرتها العملية، ثم الانتقال إلى استشراف المسارات المستقبلية الممكنة لتطويرها، سواء عبر إصلاح المؤسسات القائمة، أم عبر تفعيل التفاعل بين المستويين الدولي والإقليمي، أم عبر الاستفادة من أدوات قانونية وسياسية أكثر مرونة في مواجهة النزاعات المعاصرة.

المطلب الأول/ تحديات فعالية الآليات المؤسساتية في ظل التعددية القطبية

تفرض البيئة الدولية المعاصرة المتسمة بالتحول نحو التعددية القطبية ضغوطاً وهياكل جديدة تعيد تشغيل وديناميكيات الآليات المؤسساتية الدولية؛ فبعد عقود من الهيمنة الأحادية أو الثنائية القطبية التي كانت تسهل صياغة القواعد وتطبيقها، تواجه المؤسسات الدولية اليوم—وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي والمنظمات الاقتصادية الكبرى—حالة من شلل الفعالية الاستراتيجية والتنظيمية. وتكمن معضلة هذه الآليات في نشوء مراكز قوى متعددة تمتلك رؤى متباينة، بل ومتصارعة أحياناً، حول طبيعة النظام العالمي ومعايير الشرعية الدولية. هذا التباين البنيوي يحوّل المؤسسات الدولية من أدوات لفض النزاعات وتحقيق الاستقرار إلى ساحات للتنافس الجيوسياسي وتصفية الحسابات بين القوى العظمى، حيث يُستخدم حق النقض (الفيتو) والتعطيل الإجرائي كأدوات لتعزيز المصالح القومية الضيقة على حساب الأمن الجماعي. علاوة على ذلك، فإن سعي القوى الصاعدة إلى بناء آليات ومؤسسات موازية بديلة يتحدى مباشرةً كفاءة المنظومة التقليدية، مما يؤدي إلى تفتيت القوانين الدولية

وإضعاف قدرة الآليات القائمة على الاستجابة للأزمات العابرة للحدود بطريقة حاسمة وموحدة[١٣]. يُظهر هذا المشهد المأزوم أنّ إشكالية الآليات المؤسساتية المعاصرة لا تكمن في قصور نصوصها القانونية، بل في تحوّل بنيتها الهيكلية إلى انعكاس مباشر للاستقطاب الدولي، مما يفرغ مفهوم 'الأمن الجماعي' من مضمونه الفلسفي والتطبيقي.

كما ويفرض التحول الهيكلي في النظام الدولي الراهن نحو التعددية القطبية تحديات جسيمة على كفاءة الآليات المؤسساتية المعنية بإدارة النزاعات. فمع صعود قوى دولية ومنافسة صاعدة كالصين وروسيا، وتراجع الهيمنة الأحادية الجانب، تحولت المنظمات الدولية (وعلى رأسها مجلس الأمن) إلى ساحات للتنافس الجيوسياسي بدلاً من كونها أدوات لتسوية الصراعات. إنّ هذا التعدد في مراكز القوة يؤدي بالضرورة إلى "استعصاء مؤسساتي"؛ حيث تفقد المعايير القانونية المشتركة شموليتها وتصبح خاضعة لتفسيرات متضاربة تدعم مصالح كل قطب. نتيجة لذلك، تزايدت النزاعات بالوكالة، وتحولت آليات إدارة النزاع التقليدية (كالبعثات الأممية وقوات حفظ السلام) إلى أدوات مشلولة الحركة، بسبب غياب التوافق بين الأقطاب الفاعلين، مما دفع النظام الدولي نحو حالة من السيولة الأمنية وعدم اليقين[١٤]. يتبين لنا أنّ المؤسسات الدولية ليست كيانات مستقلة تماماً، بل هي مرآة لثنايا القوة الدولية. في ظل الأحادية القطبية، كانت القرارات تمرر بسلاسة أكبر (رغم عدم عدالتها أحياناً)، أما في ظل التعددية القطبية، فإن "فيتو متبادل" (صريح أو ضمني) يعطل هذه الآليات.

تتمثل أولى التحديات التي تواجه الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع في تأثير تنافس القوى الكبرى داخل المؤسسات الدولية، ولا سيما داخل مجلس الأمن. فمع أنّ الميثاق منح المجلس المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن ممارسته الفعلية لهذه المسؤولية ظلت رهينة بمواقف الأعضاء الدائمين ومصالحهم. وقد اتضح أن الأزمات الدولية، خاصة في ليبيا وسوريا وأوكرانيا، أسهمت في تعقيد عملية صنع القرار داخل المجلس، وأدت إلى صعوبة إنتاج ردود جماعية توافقية، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرة المجلس على إدارة تلك الأزمات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. كما يظهر هذا التحدي بوضوح في مجال العمل الوقائي ومنع الصراع قبل انفجاره. وأنّ ميثاق الأمم المتحدة ركز على العمل المبكر والدور الوقائي لمجلس الأمن، غير أن سجل المجلس في هذا المجال ظل محدودًا، لأن مصالح الأعضاء الدائمين، فضلًا عن حساسية الدول المعنية تجاه إدراج أوضاعها على جدول أعمال المجلس، حالت دون انتقال المجلس من منطق رد الفعل إلى منطق الوقاية المبكرة بصورة منتظمة[١٥]. وبذلك يتبين أنّ عالم التعددية القطبية لا يضعف فقط آليات الحسم داخل المؤسسة، بل يضعف كذلك قدرتها على التدخل الوقائي المبكر، وهو ما يجعل النزاع أكثر ميلًا إلى الاستفحال قبل وصول المؤسسة الدولية إلى توافق يسمح لها بالتحرك.

وترتبط بهذه الإشكالية مشكلة حق النقض (الفيتو)، الذي يظل من أبرز العوامل المقيدة لفعالية مجلس الأمن في مواجهة النزاعات التي تتصل بمصالح القوى الكبرى أو حلفائها. وقد تبين أن استخدام الفيتو أو التهديد باستخدامه يفضي في أحيان كثيرة إلى شلل مؤسسي، أو إلى الحد الأدنى من الاستجابات الممكنة، كما يحدث عندما تتعارض التصورات السياسية للأعضاء الدائمين بشأن توصيف النزاع أو طريقة التعامل معه[١٦]. وتزداد خطورة هذه المسألة في عالم متعدد الأقطاب، لأن تزايد الاستقطاب والتنافس بين مراكز القوة يجعل إمكان التوافق أقل انتظامًا، ويحول المجلس أحيانًا من أداة لإدارة النزاع إلى ساحة لتجاذب الإرادات الدولية داخله.

ومن التحديات الأساسية أيضًا محدودية الفعالية العملية للمجلس رغم اتساع اختصاصه النظري. فالملف المصري المرفق بشأن اختصاصات مجلس الأمن يبين أن المجلس ألقيت عليه مهمة ثقيلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، غير أنّ المؤثرات الخارجية، وهيمنة مصالح الدول دائمة العضوية، تجعل نجاحه متذبذبًا؛ فهو ينجح في بعض الملفات، ويتوارى أو يضعف في ملفات أخرى رغم استمرار العدوان أو الاضطراب، الأمر الذي يجعل مطلب إصلاح المجلس مطلبًا متكررًا لا يقبل التأجيل من منظور كثير من الباحثين[١٧]. وهذا يعني أنّ التعددية القطبية لا تكشف فقط عن قصور سياسي، بل تكشف أيضًا عن اختلال بنيوي بين سعة الاختصاص القانوني وضيق القدرة الواقعية على ممارسته. ولا يقتصر الأمر على مجلس الأمن وحده، بل يمتد إلى فعالية المبادرات الدولية والإقليمية المشتركة في النزاعات المعقدة. وكيف يمكن أنّ تتحول القضية من نزاع داخلي إلى ساحة للتفاعلات الدولية والإقليمية، بحيث يصبح تراكم المبادرات لا دليلًا على النجاعة، بل أحيانًا دليلًا على تشتت الإرادات واختلاف الأجندات. فقد اتضح أنّ خططًا متعددة، مثل خطة كوفي عنان، واتفاق جنيف، والتحركات العربية والدولية، انتهت إلى نتائج محدودة أو إلى الفشل، بسبب التباين في تفسير بنودها، واختلاف القوى الكبرى والإقليمية حول آليات التنفيذ والإلزام، فضلًا عن استمرار الاعتماد على الحل العسكري من قبل أطراف الأزمة[١٨]. وهذا يكشف أن تعدد الفاعلين لا يؤدي بالضرورة إلى تكامل مؤسسي، بل قد ينتج نوعًا من الازدواج أو التضارب المؤسسي الذي يضعف فعالية إدارة النزاع بدلًا من تعزيزها.

وتتجلى أبرز مظاهر هذا التحدي في حالة "السيولة القانونية والتنظيمية" التي باتت تصبغ القرارات الدولية، حيث تدفع التعددية القطبية القوى الكبرى نحو تبني استراتيجيات الهيمنة الإقليمية واستقطاب الحلفاء خارج أطر الإجماع التقليدية. هذا التحول البنيوي يعزز من ظاهرة "انتقائية الالتزام" بالقانون الدولي، إذ تعمد الدول المحورية إلى تفسير المواثيق الأممية وفقاً لمتطلبات أمنها القومي ومجالات نفوذها الحيوية، الأمر الذي يجرّد الآليات المؤسساتية من سلطتها الأدبية والقانونية ويحولها إلى هياكل بيروقراطية عاجزة عن فرض الامتثال. ونتيجة لذلك، تراجعت الثقة الدولية في قدرة هذه

المنظمات على إدارة الأزمات الناشئة، كالأمن السيبراني، والحروب الهجينة، والسباق نحو التسلح التكنولوجي؛ وهي ملفات تتطلب مرونة وتوافقاً يفتقدهما النظام الدولي الحالي المحكوم بصراع الإرادات وجدلية توزيع القوة بين الأقطاب الصاعدة والمهيمنة[١٩]. إنّ هذا التآكل التدريجي في سلطة المؤسسات الدولية ينذر بتحول النظام العالمي من نظام محكوم بالقواعد والمواثيق المشتركة، إلى نظام قائم على توازنات القوى العارية، حيث تصبح المؤسسات غطاءً شرعياً للمصالح الجيوسياسية بدلاً من كونها ضامناً للاستقرار.

ومن ناحية أخرى، فإنّ القضاء الدولي، رغم أهميته، يواجه تحديات بنيوية تحد من فاعليته في بعض النزاعات. فمحكمة العدل الدولية تمثل أداة قانونية مهمة في تسوية النزاعات القانونية، كما أنّ تدابيرها التحفظية وآراءها الاستشارية تؤدي دورًا ملموسًا في الحد من التوتر وحفظ الحقوق، إلا أنّ اختصاصها يظل، في الأصل، قائمًا على قبول الدول، سواء بصورة صريحة أو ضمنية، وهو ما يضعف قدرتها على التدخل في كثير من النزاعات متى امتنعت الدول المعنية عن قبول اختصاصها أو تحفظت عليه[٢٠]. ومن ثم، فإنّ فعالية المحكمة، وإن كانت مهمة من حيث المبدأ، تبقى أضعف في النزاعات ذات الطابع السياسي الحاد أو في البيئات التي تهيمن عليها حسابات القوة الصلبة.

ويضاف إلى ذلك أن المنظمات الإقليمية، على الرغم من قربها من بؤر الأزمات، لا تمتلك دائمًا المقومات الكافية لإدارة النزاع بفعالية مستقلة. فنجاحها يرتبط بمدى تماسك الدول الأعضاء فيها، وتوافر الإرادة السياسية المشتركة، ووضوح الرؤية تجاه طبيعة النزاع وأهداف التدخل. وإذا افتقدت هذه الشروط، فإن دورها قد يقتصر على المبادرة الرمزية أو التمهيد السياسي، من دون القدرة على فرض مسار تسوية فعلي أو مستدام. وقد أظهرت التجربة السورية، أن المبادرات الإقليمية والدولية، رغم كثرتها، لم تنجح في وقف العنف أو إنتاج حل سياسي نهائي، بسبب تشابك الحسابات الجيوسياسية وتعدد الرعاة والوسطاء وتضارب تصوراتهم بشأن مستقبل الأزمة[٢١].

من الناحية الإجرائية، أفضى العجز الهيكلي للمؤسسات الدولية الجامعة في ظل التعددية القطبية إلى ظاهرة "تفتت الحوكمة الأمنية الدولية" (Fragmentation of International Security Governance). فمع انسداد أفق الحلول عبر مجلس الأمن، بدأت الأقطاب المتنافسة في تجاوز الأطر متعددة الأطراف والاعتماد على ترتيبات أمنية موازية، وتكتلات إقليمية فرعية، أو تحالفات مرنة (Ad-hoc Coalitions) لإدارة النزاعات أو حسمها بالقوة وفقاً لمصالحها الضيقة. هذا التحول نحو "تعددية مؤسساتية تنافسية" أدى إلى إضعاف هيبة ومحورية المنظمات الشاملة (كالأمم المتحدة)، وتحويل البيئة القانونية الدولية إلى ساحة مشظاة تفتقر إلى معايير موحدة للإنفاذ، مما يفرض تحدياً مصيرياً حول قدرة التنظيم الدولي على الصمود في وجه التدافع القطبي الراهن[٢٢]. ويتضح أن النتيجة

الحتمية لشلل المؤسسات الكبرى ليست غياب إدارة النزاع تماماً، بل تحولها إلى إدارة "خارج المنظومة الشرعية الشاملة" عبر تكتلات فرعية (مثل الناتو، ومنظمة شنغهاي، أو التحالفات المصغرة).

وعليه، يمكن القول إنّ فعالية الآليات المؤسساتية في عالم متعدد الأقطاب تصطدم بجملة من المعوقات، في مقدمتها: تضارب مصالح القوى الكبرى، وتعطيل القرار الجماعي داخل مجلس الأمن، وضعف العمل الوقائي المبكر، وتداخل الأدوار بين المؤسسات الدولية والإقليمية، وحدود الإلزام في القضاء الدولي، فضلًا عن تصاعد النزاعات المركبة التي تتجاوز الحدود التقليدية بين الداخلي والدولي. وهذه المعوقات لا تنفي قيمة المؤسسات القائمة، لكنها تؤكد أن استمرارها بالشكل ذاته قد لا يكون كافيًا لمواجهة التحولات الجارية في بنية النظام الدولي.

المطلب الثاني/ الرؤية المستقبلية لتطوير الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع

تتطلب صياغة رؤية مستقبلية ناجعة لتطوير الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع الدولي الانتقال من صيغة "الأحادية القطبية الأفلة" إلى صيغة "التعددية التوافقية المستدامة". ويستلزم هذا التحول مراجعة هيكلية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة، تشمل توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن لتمثيل القوى الإقليمية الصاعدة (كالهند، والبرازيل، والقارة الأفريقية)، وتدويل آليات "صنع السلم" عبر تقييد استخدام حق النقض (Veto) في حالات الجرائم ضد الإنسانية والنزاعات الوجودية. علاوة على ذلك، يجب بناء "هندسة أمنية شبكية" (Networked Security Architecture) تقوم على المأسسة والربط العضوي والوظيفي بين المنظمة الأممية والمنظمات الإقليمية (كالاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الآسيان)، مما يتيح تقاسم الأعباء الإجرائية والقانونية، ويوفر مرونة أكبر للاستجابة المبكرة للأزمات وتطوير آليات الدبلوماسية الوقائية والتحكيم الملزم قبل تفجر النزاعات العسكرية[٢٣]. وهذا يطرح مفهوم "الهندسة الأمنية الشبكية" كبديل للهيكل الهرمي التقليدي المشلول. وهي بذلك تحاول التوفيق بين واقع التعددية القطبية والحاجة الماسة لوجود قواعد دولية ناظمة.

إذا كانت التحديات السابقة تكشف حدود الفعالية الحالية للآليات المؤسساتية، فإن ذلك لا يقود بالضرورة إلى التشكيك في جدواها، بل يدفع إلى البحث عن مسارات إصلاح وتطوير تجعلها أكثر قدرة على التكيف مع عالم متعدد الأقطاب. ويأتي في مقدمة هذه المسارات إصلاح مجلس الأمن، سواء من حيث توسيع التمثيل، أم إعادة النظر في أساليب العمل، أم تطوير قواعد اتخاذ القرار بما يقلل من أثر الشلل الناتج عن تضارب المصالح بين الأعضاء الدائمين. وقد أشار البحث المصري المرفق إلى أن المؤثرات الخارجية وهيمنة مصالح الدول دائمة العضوية تجعل مطلب إصلاح المجلس أمرًا متجددًا وملحًا، لأن استمرار الفجوة بين الاختصاص القانوني والفاعلية الواقعية يضعف الثقة في النظام الجماعي للأمن الدولي[٢٤].

غير أنّ الإصلاح المؤسسي لا ينبغي أنْ يقتصر على البنية الداخلية للمجلس، بل يجب أنْ يمتد إلى تفعيل الأدوات البديلة أو المساندة داخل منظومة الأمم المتحدة. فحين يتعذر على مجلس الأمن التحرك بالقدر المطلوب، يمكن تعزيز أدوار الجمعية العامة، والأمين العام، والمبعوثين الخاصين، والبعثات السياسية، فضلًا عن تفعيل المسارات التفاوضية متعددة الأطراف. والملف المرفق حول اختصاصات مجلس الأمن يبين أنّ ثمة توزيعًا وظيفيًا داخل الأمم المتحدة يجعل بعض المسائل قابلة للعرض على الجمعية العامة أو للمناقشة في إطار أممي أوسع، وهو ما يسمح بتوسيع دائرة الحركة السياسية والقانونية عندما تتعطل أداة المجلس أو تتقيد بفعل الانقسام الدولي[٢٥].

ومن الاتجاهات المستقبلية المهمة أيضًا تعزيز التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فالنزاعات المعاصرة، وخاصة تلك التي تتخذ بعدًا مركبًا أو ممتدًا، لا يمكن إدارتها بفعالية من خلال مؤسسة عالمية منفردة أو منظمة إقليمية منفردة، بل عبر شراكة وظيفية حقيقية بين المستويين. وتكشف التجارب العملية، أن وجود أدوار متوازية للمنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية والفاعلين الدوليين يمكن أن يكون مفيدًا إذا جرى تنظيمه ضمن رؤية مشتركة، لكنه يتحول إلى مصدر إرباك إذا ظل قائمًا على التنافس أو الغموض أو التضارب. ومن هنا، فإن المستقبل يقتضي بناء صيغ أوضح للتنسيق المؤسسي، تقوم على توزيع الأدوار، وتحديد المسؤوليات، وتبادل المعلومات، وربط الجهد السياسي بالجهد الإنساني والقانوني والأمني[٢٦].

كما يظل تعزيز الوسائل السلمية المرنة من أهم متطلبات التطوير المستقبلي. فالمفاوضات، والوساطة، والمساعي الحميدة، والتحقيق، والتوفيق، ليست مجرد وسائل تقليدية، بل يمكن إعادة تفعيلها في إطار أكثر مهنية وتخصصًا، من خلال بناء فرق وساطة متعددة الاختصاصات، وتوفير دعم قانوني وفني للمسارات التفاوضية، وربطها بضمانات تنفيذ مرحلية. وتنبع أهمية هذا الاتجاه من أن النزاعات في عالم متعدد الأقطاب قد تصبح أقل قابلية للحسم السريع، وأكثر احتياجًا إلى أدوات إدارة مستمرة تراكمية، وهو ما يجعل الوسائل السلمية المرنة ذات قيمة كبيرة في بناء حلول تدريجية أو جزئية تمنع الانهيار الكامل لمسار السلام[٢٧].

ومن المسارات الواعدة كذلك توسيع الاستفادة من القضاء الدولي في الوظيفة الوقائية والإدارية، لا في الحسم القضائي النهائي وحده. وأن التدابير التحفظية التي تصدرها محكمة العدل الدولية تهدف إلى حفظ حقوق الأطراف أثناء نظر النزاع، وأن هذا الإجراء من شأنه تخفيف حدة النزاع ولو مؤقتًا، كما أن الآراء الاستشارية تسهم في إنشاء وإثبات قواعد القانون الدولي ومواكبة التطورات الدولية بما يخدم السلم والأمن الدوليتن[٢٨]. وهذا يعني أنّ تطوير الآليات المؤسساتية في المستقبل ينبغي ألا ينظر إلى المحكمة بوصفها أداة فصل قانوني نهائي فقط، بل بوصفها أيضًا وسيلة قانونية لحماية المراكز القانونية، واحتواء التصعيد، وإسناد المسارات السياسية بمعيار قانوني موضوعي.

وإلى جانب ذلك، يبدو من الضروري أنْ تتجه المؤسسات الدولية والإقليمية إلى تعزيز البعد الوقائي والاستشرافي في إدارة النزاع. فالقصور الذي ظهر في العمل المبكر داخل مجلس الأمن، يقتضي تطوير آليات الإنذار المبكر، ومراقبة مؤشرات التصعيد، وربط العمل الدبلوماسي بالمعلومات الميدانية والإنسانية، وعدم انتظار تحول النزاع إلى كارثة واسعة حتى تتحرك المؤسسة الدولية. وفي عالم متعدد الأقطاب، حيث تتسارع الأزمات وتتداخل المصالح، تزداد قيمة هذا البعد الوقائي، لأنه قد يكون السبيل الأكثر واقعية لتقليل كلفة النزاع قبل أن يصبح حلّه أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للتحكم[٢٩].

تأسيساً على ما تقدم، يخلص هذا المبحث إلى أن فعالية الآليات المؤسساتية الدولية لإدارة النزاع لم تعد تابعة لكفاءة نصوصها القانونية بقدر ما هي تابعة لطبيعة البنية القطبية الحاكمة للنظام الدولي. فقد أدى الانتقال الراهن نحو التعددية القطبية إلى شلل قنوات العمل المشترك الكبرى (كالأمم المتحدة)، مفسحاً المجال أمام "تعددية أطراف مصغرة" وتكتلات إقليمية فرعية تدير النزاعات خارج المظلة الشرعية الجامعة. وبناءً عليه، فإن أي رؤية مستقبلية لإحياء هذه الفعالية تظل مشروطة بالانتقال من "الهرمية المؤسساتية التقليدية" إلى "هندسة أمنية شبكية مرنة"؛ هندسة تضمن استيعاب القوى الصاعدة وتقنين استخدام حق النقض، بما يضمن مأسسة الصراعات والحد من عشوائيتها في عالم متعدد الأقطاب يسوده عدم اليقين[٣٠].

وبناءً على ذلك، فإن الرؤية المستقبلية لتطوير الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع لا تقوم على هدم البنية القائمة، بل على إعادة تكييفها مع الواقع الدولي الجديد، من خلال إصلاح مجلس الأمن، وتوسيع أدوار الأمم المتحدة المساندة، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية، وتفعيل الوسائل السلمية المرنة، وتكريس الوظيفة الوقائية للقضاء الدولي، والانتقال من الإدارة التفاعلية المتأخرة إلى الإدارة الاستباقية الوقائية. وهذه الرؤية، وإن كانت لا تضمن إنهاء النزاعات في عالم متغير ومتنافس، إلا أنها قد تجعل المؤسسات الدولية والإقليمية أكثر قدرة على الحد من الانفجار، وأكثر قابلية لتوجيه النزاعات نحو مسارات أقل عنفًا وأكثر قابلية للتسوية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أنّ الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر، ذلك أن تطور العلاقات الدولية، وتشابك المصالح بين الدول، وتزايد الأزمات المركبة، كلها عوامل جعلت من إدارة النزاع ضرورة عملية وقانونية لا غنى عنها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وقد بين البحث أن إدارة النزاع تختلف عن تسويته أو حله، لأنها تركز ابتداءً على احتواء النزاع، والحد من آثاره، ومنع توسعه، وتهيئة الظروف الملائمة لمعالجته ضمن أطر قانونية وسياسية ومؤسساتية منظمة. كما ظهر أن منظومة إدارة النزاع في النظام الدولي لا تستند إلى مؤسسة واحدة، بل تقوم على شبكة متداخلة تشمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، والوسائل السلمية، والمنظمات الإقليمية، وهو ما يعكس الطابع التعددي والمتدرج للعمل المؤسسي في هذا المجال.

غير أنّ البحث كشف في الوقت ذاته أنّ فعالية هذه الآليات لم تعد تقاس بما هو مقرر لها في النصوص القانونية وحدها، بل بما تملكه من قدرة حقيقية على العمل داخل بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس بين القوى الكبرى، وتراجع مستويات التوافق داخل المؤسسات الجماعية، واتساع نطاق النزاعات المركبة التي تتجاوز الحدود التقليدية بين الداخلي والدولي. وقد تبين أنّ مجلس الأمن، على الرغم من مركزيته في منظومة الأمن الجماعي، يظل مقيدًا بتوازنات القوة، ولا سيما بمواقف الأعضاء الدائمين وحق النقض، بما يؤدي في حالات كثيرة إلى شلل أو بطء في اتخاذ القرار، ويضعف من فعاليته في الوقاية المبكرة أو الاستجابة الحاسمة. كما ظهر أن القضاء الدولي، رغم أهميته في ضبط بعض النزاعات القانونية، تظل فعاليته محدودة بحدود قبول الدول لاختصاصه، في حين أن المنظمات

الإقليمية، على الرغم من قربها من بؤر النزاع، لا تستطيع دائمًا الاضطلاع بدور حاسم إذا افتقدت الإرادة السياسية أو اصطدمت بتعارض مصالح القوى الدولية والإقليمية.

وعليه، فإنّ مستقبل الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع في عالم متعدد الأقطاب لا يبدو مرهونًا بإلغائها أو تجاوزها، بقدر ما يبدو معلقًا بقدرتها على التكيف مع التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي. فاستمرار هذه الآليات في أداء وظائفها يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا حقيقيًا، وتفعيلًا أكثر مرونة للأدوار المكملة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيزًا للتنسيق بين المستوى الدولي والمستوى الإقليمي، فضلًا عن دعم الوسائل السلمية الوقائية والمرنة، وتوسيع الاستفادة من الأدوات القضائية والاستشارية في منع التصعيد. ومن ثم، فإن الرهان المستقبلي لا يتمثل في مجرد بقاء المؤسسات الدولية، وإنما في مدى نجاحها في التحول من مؤسسات تفاعلية متأخرة إلى مؤسسات أكثر قدرة على التوقع والاستباق والتنسيق، بما يجعلها أصلح لإدارة نزاعات عالم تتعدد فيه الأقطاب وتتسارع فيه مصادر التهديد.

أولاً: النتائج

١. أثبت البحث أنّ إدارة النزاع تمثل مفهومًا مستقلًا عن تسوية النزاع وحله، لأنها تنصرف أساسًا إلى احتواء النزاع، ومنع توسعه، وتقليل آثاره، وتهيئة الظروف المناسبة لمعالجته لاحقًا.

٢. تبين أنّ النظام الدولي المعاصر قد أرسى بنية قانونية ومؤسساتية واسعة لإدارة النزاعات، تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، والوسائل السلمية، والمنظمات الإقليمية.

٣. أظهر البحث أنّ مجلس الأمن يظل الآلية المؤسساتية الأكثر مركزية في إدارة النزاع الدولي، غير أنّ فعاليته العملية تتأثر بدرجة كبيرة بتوازنات القوة وبالتنافس بين الأعضاء الدائمين، ولا سيما في القضايا التي تمس مصالحهم الاستراتيجية المباشرة.

٤. ثبت أنّ حق النقض يمثل أحد أبرز القيود التي تعيق فاعلية مجلس الأمن في عالم متعدد الأقطاب، لأنه يحول في كثير من الأحيان دون اتخاذ قرارات جماعية سريعة وفعالة في مواجهة النزاعات الدولية المعقدة.

٥. أوضح البحث أنّ محكمة العدل الدولية تؤدي دورًا مهمًا في إدارة بعض النزاعات، خاصة من خلال الاختصاص القضائي والتدابير التحفظية والاختصاص الاستشاري، غير أن تأثيرها يظل مرتبطًا بمدى قبول الدول لاختصاصها واستعدادها للامتثال لأحكامها.

٦. تبين أنّ المنظمات الإقليمية أصبحت فاعلًا متزايد الأهمية في إدارة النزاعات، إلا أن نجاحها يظل مشروطًا بوجود إرادة سياسية جماعية، وبالتنسيق الفعلي مع الأمم المتحدة، وبغياب التناقض الحاد بين مصالح القوى المؤثرة.

٧. خلص البحث إلى أنّ التعددية القطبية لا تعني بالضرورة انهيار الآليات المؤسساتية لإدارة النزاع، لكنها تكشف حدود بنيتها التقليدية، وتفرض الحاجة إلى تطويرها بما يجعلها أكثر مرونة، وأكثر تمثيلًا، وأكثر قدرة على الوقاية المبكرة والتنسيق متعدد المستويات.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة الدفع باتجاه إصلاح مجلس الأمن، بما يعزز تمثيل الدول والمناطق المختلفة، ويحد من حالة الجمود الناتجة عن هيمنة التوازنات التقليدية واحتكار القرار من قبل القوى الكبرى.

٢. العمل على تقييد الاستخدام السياسي لحق النقض في القضايا التي تنطوي على تهديدات جسيمة للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما في النزاعات التي يترتب عليها آثار إنسانية واسعة.

٣. تعزيز دور الجمعية العامة، والأمين العام، والمبعوثين الخاصين، والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة، بوصفها أدوات مساندة يمكن أن تسد بعض جوانب العجز التي تظهر عند تعطل مجلس الأمن.

٤. توسيع مجالات التنسيق المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من خلال وضع آليات أكثر وضوحًا لتوزيع الأدوار وتبادل المعلومات وبناء الاستجابات المشتركة تجاه النزاعات الإقليمية والدولية.

٥. دعم الوسائل السلمية، ولا سيما المفاوضات والوساطة والتوفيق، عبر تطوير أطر مهنية متخصصة في إدارة الحوار وبناء الثقة، وربط هذه المسارات بضمانات تنفيذ مرحلية قابلة للمتابعة.

٦. تعزيز الوظيفة الوقائية والاستشرافية للمؤسسات الدولية، من خلال تطوير نظم الإنذار المبكر، ورصد مؤشرات التوتر قبل تحولها إلى نزاعات مفتوحة، وتفعيل التدخل الدبلوماسي الوقائي في الوقت المناسب.

٧. تشجيع اللجوء إلى القضاء الدولي والآراء الاستشارية والتدابير التحفظية بوصفها أدوات قانونية يمكن أن تسهم في ضبط النزاع، وحفظ الحقوق، ومنع تفاقمه، إلى جانب المسارات السياسية والدبلوماسية.

الهوامش

(١) سليني محمد الصغير، "حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية – المفاوضات أنموذجًا"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٥، العدد ٢، جوان ٢٠٢٠، ص ١٢٨–١٢٩.

(2)Bercovitch, Jacob, and Richard Jackson. 2009. Conflict Resolution in the Twenty-first Century: Principles, Methods, and Approaches. Ann Arbor: University of Michigan Press. (pp. 12-14.(

(٣) ناصري سميرة، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية – دراسة حول الأسباب والتداعيات"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جانفي ٢٠١٩، ص ٢٦٧–٢٦٨.

(٤) سليني محمد الصغير، مصدر سابق، ص ١٢٩–١٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦) بوغانم أحمد، "اختصاصات محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٦، العدد ٦، ٢٠٢٠، ص ١١–١٢.

(٧) سليني محمد الصغير، مصدر سابق، ص ١٢٩؛ وانظر كذلك ما أورده الباحث بشأن المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة، ص ١٢٩–١٣٠.

(٨) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد (القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٤)، ٣١٢–٣١٥.

(٩) حيدر عبد كاظم، "دور وفاعلية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ظل تنافس القوى الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٠، ٢٠١٩، ص ١٣٢–١٣٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٣، ١٢٢.

(١١) بوغانم أحمد، مصدر سابق، ص ١١–١٢.

(١٢) ناصري سميرة، مصدر سابق، ص ٢٦٧–٢٦٨.

(١٣) رضوان محمود العيادات، مستقبل العمل متعدد الأطراف في عالم متعدد الأقطاب: دراسة في كفاءة المنظمات الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٤)، ١١٢–١١٥.

(١٤) غراهام أليسون، محكومون بالحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الهروب من مصيدة ثوسيديديس؟، ترجمة الهيئة العامة السورية للكتاب (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٩)، ١٨٨–١٩٢.

(١٥) حيدر عبد كاظم، مصدر سابق، ص ١٢٣.

(١٦) حيدر عبد الكاظم، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(١٧) محمد صلاح عبد الله ربيع، "اختصاصات مجلس الأمن بحفظ السلم والأمن الدوليين مع التطبيق على ملف سد النهضة"، المجلة القانونية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٥٣.

(١٨) ناصري سميرة، مصدر سابق، ص ٢٨٦ وما بعدها.

(١٩) سامر أحمد عبد الغفور، الصراعات الجيوسياسية في عصر التعددية القطبية: إعادة تفكيك البنية المؤسساتية الدولية (عمان: دار الفكر الأكاديمي، ٢٠٢٥)، ٨٩-٩١.

(٢٠) بوغانم أحمد، مصدر سابق، ص ١٢ وما بعدها.

(٢١) ناصري سميرة، مصدر سابق، ص ٢٦٧-٢٦٨، ٢٨٦.

(22)Richard Haass, A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order (New York: Penguin Books, 2018), 195-199.

(٢٣) ريتشارد غوان، إصلاح الأمم المتحدة في قرن مضطرب، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات، ٢٠٢٢)، ١١٥-١١٩.

(٢٤) محمد صلاح عبد الله ربيع، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٢٥) محمد صلاح عبدالله ربيع، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٢٦) ناصري سميرة، مصدر سابق، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٢٧) سليني محمد الصغير، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٤.

(٢٨) بوغانم أحمد، مصدر سابق، ص ٢٩-٣٠.

(٢٩) حيدر عبد كاظم، مصدر سابق، ص ١٢٣.

(30)Thomas G. Weiss, Would the World Be Better Without the UN? (Malden: Polity Press.١٧٤-١٧٠ ،(٢٠١٨

المصادر

الكتب العربية والمترجمة

١. ميرشايمر، جون. مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد، القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٤.

٢. أليسون، غراهام. محكومون بالحرب: هل تستطيع أمريكا والصين الهروب من مصيدة ثوسيديديس؟. ترجمة الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠١٩.

٣. غوان، ريتشارد. إصلاح الأمم المتحدة في قرن مضطرب. ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبوظبي: مركز الإمارات، ٢٠٢٢.

٤. العيادات، رضوان محمود. مستقبل العمل متعدد الأطراف في عالم متعدد الأقطاب: دراسة في كفاءة المنظمات الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٤.

٥. عبد الغفور، سامر أحمد. الصراعات الجيوسياسية في عصر التعددية القطبية: إعادة تفكيك البنية المؤسساتية الدولية. عمان: دار الفكر الأكاديمي، ٢٠٢٥.

المجلات والدوريات

١. حيدر عبد كاظم، "دور وفاعلية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ظل تنافس القوى الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٠، ٢٠١٩.

٢. سليني محمد الصغير، "حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية – المفاوضات أنموذجًا"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٥، العدد ٢، جوان ٢٠٢٠.

٣. ناصري سميرة، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية – دراسة حول الأسباب والتداعيات"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جانفي ٢٠١٩.

٤. بوغانم أحمد، "اختصاصات محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٦، العدد ٦، ٢٠٢٠.

٥. د. محمد صلاح عبد الله ربيع، "اختصاصات مجلس الأمن بحفظ السلم والأمن الدوليين مع التطبيق على ملف سد النهضة"، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٢٢.

المصادر الأجنبية

1-Bercovitch, J., & Jackson, R. (2009). Conflict resolution in the twenty-first century: Principles, methods, and approaches. University of Michigan Press.

2-Haass, Richard. A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order. New York: Penguin Books, 2018.

3-Weiss, Thomas G. Would the World Be Better Without the UN?. Malden: Polity Press, 2018.

Books

1-Allison, Graham. Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Translated by the Syrian General Organization of Books. Damascus: Ministry of Culture Publications, 2019.

2-Al-Ayadat, Radwan Mahmoud. The Future of Multilateral Action in a Multipolar World: A Study on the Efficiency of International Organizations. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2024.

3-Bercovitch, Jacob, and Richard Jackson. Conflict Resolution in the Twenty-First Century: Principles, Methods, and Approaches. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2009.

4-Gowan, Richard. UN Reform in a Turbulent Century. Translated by the Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi: ECSSR, 2022.

5-Haass, Richard. A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order. New York: Penguin Books, 2018.

6-Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. Translated by Mustafa Mohamed. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2014.

7-Sabr Al-Ghafour, Samer Ahmed. Geopolitical Conflicts in the Era of Multipolarity: Deconstructing the International Institutional Structure. Amman: Dar Al-Fikr Al-Akeedemi, 2025.

8-Weiss, Thomas G. Would the World Be Better Without the UN? Malden: Polity Press, 2018.

Journals and Periodicals

1-Boughanem, Ahmed. "Jurisdictions of the International Court of Justice in Settling International Disputes." Algerian Journal of Law and Political Science 6, no. 6 (2020).

2-Haider, Abdul Kadhim. "The Role and Effectiveness of the United Nations Security Council in Light of International Power Competition: An Analytical

3-Nasseri, Samira. "The Role of International and Regional Organizations in the Syrian Crisis: A Study of Causes and Repercussions." Journal of the Circle of Legal and Political Research and Studies, no. 6 (January 2019).

4-Rabie, Mohamed Salah Abdel Allah. "The Competences of the Security Council to Maintain International Peace and Security with Application to the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) File." The Legal Journal (A Specialized Journal in Legal Studies and Research) 12, no. 1 (2022).

5-Sellini, Mohamed Al-Sghair. "Settling International Disputes by Peaceful Means: Negotiations as a Model." Journal of Legal Studies and Research 5, no. 2 (June 2020).